تدهور أسعار الداوجن في درعا يهدد بخروج المزارع من الإنتاج

| درعا- الوطن

أكد عدد من مربي الدواجن الباقين في العمل تعرضهم لخسائر كبيرة نتيجة انخفاض أسعار المبيع في أرض المزرعة إلى أقل من سعر التكلفة، حيث يباع الكيلو الواحد من الفروج الحي في المزرعة حالياً بحوالى ٥٠٠ ليرة سورية، على حين إن التكلفة تزيد على ٦٠٠ ليرة، وخاصة في ظل ارتفاع أسعار العلف والفيتامينات والمتممات والأدوية، وكذلك أجور العمالة ونقل المستلزمات الباهظة.

وطلب المربون من الجهات المعنية تخصيصهم بالمقنن العلفي بأسعار مدعومة أسوة بباقي أنواع الثروة الحيوانية وتعويض المتضررة مزارعهم لمساعدتهم على ترميمها وعودتهم إلى الإنتاج، واستيعاب الفائض حالياً عن الاستهلاك المحلي من إنتاج الفروج بأسعار تحقق ريعية مناسبة لهم لمنع خسارتهم وخروجهم من العملية الإنتاجية.

يشار إلى أن قطاع الدواجن شهد في المحافظة انحساراً تدريجياً نتيجة تضرر بعض المداجن بشكل كامل بالهدم أو بشكل جزئي ولهجرة أصحاب بعضها الآخر من أصحابها، ولا يعرف بدقة العدد العامل فعليا منها حالياً نتيجة وجود قسم كبير منها في المناطق الساخنة من المحافظة التي لا يمكن بلوغها ضمن الظروف الراهنة، لكن التوقعات بأن العامل من إجمالي ما سبق ذكره من المزارع أقل من النصف في الوقت الحالي.

وذكرت مصادر دائرة الإنتاج الحيواني في مديرية زراعة درعا لـ«الوطن»: إن عدد المزارع المرخص من مزارع تربية وتسمين الفروج وصل قبل الأحداث إلى ما يزيد على ٧٢٥ مزرعة بطاقة إنتاجية تصل ٥٩ مليون طير، على حين بلغ عدد مزارع تربية الدجاج البياض حوالى ١٢٠ مزرعة بطاقة تقارب ١,٥ مليون بيضة، ومزارع تربية أمات الفروج ١٤ مزرعة بطاقة ١٨٢ ألفاً، إضافة إلى مفقسة واحدة بطاقة ١٢٠ ألف صوص، لكنها جميعاً خلال سنوات الأزمة.

لائحة أسعار موحدة للمقاصف تصدر قريباً

تنبيه وإنذار بسحب تراخيص استثمارات في جامعة دمشق

| قصي المحمد

كشف مصدر خاص في لجنة إدارة المقاصف بجامعة دمشق لـ«الوطن» عن دراسة تتم حالياً لتوحيد الأسعار في مقاصف كليات الجامعة والمدينة الجامعية، إضافة إلى توسع جديد في مجال الاستثمارات.

وبالنسبة لموضوع الأسعار بين المصدر أنه تم إعداد دراسة لنشر لائحة أسعار موحدة في جميع المحال الاستثمارية في جامعة دمشق وفروعها في السويداء ودرعا والقنيطرة، مبيناً أنها ستشمل توحيد أسعار كل ما يقدم في المقاصف من مشروبات وسندويش ووجبات سريعة والحلاقة ومركز مصلحة الغسيل.

وأوضح المصدر أنه سيتم الإعلان عنها قريباً لتعمم وفقاً لأسعار مدروسة بشكل دقيق يتلاءم مع الوضع الاقتصادي للطالب بالدرجة الأولى، مشيراً إلى أن الهدف من توحيد الأسعار خدمة الطالب لتتناسب مع وضعه الاقتصادي، وأن اللوائح تم وضعها من خلال دراسة للأسعار والإقبال على المحال الكبرى بشكل وسطي مبيناً وجود جولات مستمرة على المحال للتقيد بالأسعار والنظافة بالدرجة الأولى.

وبين المصدر أنه بعد ورود شكاوى من العديد من الطلبة على بعض الاستثمارات تم إجراء جولات ميدانية – من قبل المعنيين – عليها وحقيقة تم لحظ مخالفات إلا أنها ذات فروقات متفاوتة، مؤكداً أنه تم التواصل مع إحدى شركات الاتصال وتبين أنه لا يوجد رفع في الأسعار منها إلا أن المستثمر قام برفعها ذاتياً، مشيراً إلى أنه تم توجيه عقوبة التنبيه له وتنبيهه بسحب الاستثمار في حال تكرار ذلك مرة أخرى، بالإضافة إلى توجيه إنذارات تنبيه لمحال السندويش والفلافل ومركز بيع الخضراوات لأسباب تتعلق بالنظافة وعدم الالتزام بالأسعار المحددة.

وفي مجال التوسع بالاستثمارات، بين أنه سيتم افتتاح مقصف جديد في المدينة الجامعية – «تجمع الهمك»، إضافة إلى كشك خاص لتصوير وبيع المستلزمات الورقية وآخر لبيع المواد الاستهلاكية في كلية الزراعة ببرزة.

وأشار إلى دراسة أخرى لافتتاح مركز لبيع المستلزمات الطبية التي يحتاجها طلاب الطب البشري والأسنان والصيدلة، لافتاً إلى أن مقرها سيكون بالقرب من تجمع الكليات الطبية، مبيناً وجود ١٢٠ مركزاً استثمارياً في جامعة دمشق وفروعها في محافظات السويداء ودرعا والقنيطرة، مؤكداً أن جميعها مشغولة حالياً.

غرف سكنية لطلاب الحسكة ودير الزور في المدينة الجامعية بدمشق.. وللطلاب الحديثين فقط من إدلب وتدمر وجامعة الفرات

ضبط ٢٠٠ حالة تلاعب في إيصالات التسجيل وأكثر من ٦٠٠ مخالفة خلال عام

| فادي بك الشريف

كشف مدير مدينة الشهيد باسل الأسد الجامعية في دمشق أحمد واصل في حديث خاص لـ«الوطن» عن حجز شواغر سكن لطلاب المحافظات الشرقية كالحسكة ودير الزور لحين عودتهم، على أن يتم تسجيلهم لغاية ١٥ الشهر القادم، إلى جانب حجز الغرف لطلاب الهندسة على اختلافها وحتى المعاهد التقانية ضمن إطار إجراءات مؤطرة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الطلاب في السكن الجامعي بموجب الضوابط والآليات الجديدة المتبعة في السكن الجامعي.

مضيفاً إنه فيما يخص السكن للطلاب القدامى العام الماضي يبدأ في ٢٠ أيلول، وفيما يخص الطبيات والهندسات يبدأ مطلع الشهر القادم كي لا يشكل ضغطاً على الكادر الموجود في السكن، على أن يتم استكمال إجراءات التسجيل بالنسبة للطلاب القدامى، علما أن عدد الطلاب يتجاوز الـ٢٤ ألف طالب وطالبة.

وقال واصل: يقبل في السكن طلاب السنة التحضيرية والطلاب الحديثون، بإيصالات حديثة عن طريق قسم الحاسب عبر نماذج جديدة، مشيراً إلى تأجيل تسجيل الطلاب الراسبين في السنوات الأخيرة، ومن الممكن تسجيلهم بعد نهاية الشهر القادم، وخاصة الكليات العلمية، أما الطلاب الحديثون فيتم تسجيلهم مباشرة، كاشفا عن إجراءات لضبط السكن وحجز الغرف منعا للتلاعب بالشواغر، كما لن يكون هناك غرفة على حساب غرفة أخرى.

مضيفاً: كل ١٥ يوماً يتم تعزيل النهر في السكن الجامعي وليس هناك حل جذري للمشكلة التي لا تزال قائمة وتشكل إزعاجاً للطلاب.

وأشار وصل إلى أن الإناث أكثر من الذكور في السكن الجامعي، مبيناً أن إجمالي الغرف أكثر من ٤٥٠٠ غرفة تتسع من حيث السعة بين ٤- ١٠ طلاب في الغرفة الواحدة، ويوجد ٢٥ وحدة سكنية تتوزع على تجمعات (المزة وبرزة والهمك إضافة إلى الدراسات العليا في المزة)، لافتا إلى اتخاذ إجراءات لرصد الطلاب عبر إيصالات جديدة ليصار إلى تجهيز قاعدة بيانات كاملة عن وضع الطلاب، كما يتم تأمين السكن بالنسبة للكليات القريبة من تجمع المزة، مؤكداً أن جامعة دمشق وجهت الكليات والمعاهد بتسهيل منح بيان وضع للطلاب بشكل عاجل، لمعرفة أن كل طالب مقيم في المدينة الجامعية يحق له السكن الجامعي، أي لا يمكن تسجيل طالب في السكن وهو معاقب، مضيفاً فيما يخص الوافدين يستمر تأمين السكن للطلاب القدامى، لكن ويقبل من الطلاب الحديثين حصرا فرع الفرات وتدمر وإدلب، ولا استضافة للجامعات الأخرى وطلاب حلب.

ولفت واصل إلى أن الاهتمام حكومي كبير في الواقع الخدمي بالسكن الجامعي وهناك دعم كبير من رئاسة جامعة دمشق، ذاكرا أن الشغل الشاغل للمدينة هو تحسين الواقع الخدمي، ويتم رصد المبالغ لتحسين وضع عدد من الوحدات الجامعية، مبيناً صرف ١٠٠ مليون لتحسين المدينة، إضافة إلى رصد ١٠٠ مليون أخرى في خطة المرافق العامة والصيانة والكهرباء، مبيناً أنه تم الموافقة على ترخيص بئر في تجمع الهمك وبرزة بهدف تغذية الوحدات السكنية بالمخزون المائي.

ولفت واصل إلى انخفاض حجم المشكلات في السكن الجامعي وذلك بعد ضبط مداخل المدينة الجامعية ومنع دخول غير القاطنين في السكن الجامعي الأمر الذي انعكس على استقرار المدينة الجامعية، وتم تجاوز العديد من الإشكاليات التي تلاشت، وهناك خطوات رادعة للمسيئين تصل للفصل من السكن في حال تكررت المشكلات، مضيفاً إنه تم ضبط أكثر من ٦٠٠ مخالفة العام الماضي، ٢٠٠ منها التأخر ليلاً تفرض بحقهم عقوبة التنبيه، ليصار إلى فرض العقوبات بحق أي إساءات صادرة، كما تم خلال العام الدراسي الماضي ضبط ٢٠٠ حالة تلاعب في الإيصالات وصدرت العقوبات اللازمة بحقهم.

واعتبر واصل أن أبرز الشكاوى تطول الواقع الخدمي في السكن، ولكن هناك متابعة كبيرة بالتنسيق مع وحدات الهندسة، مؤكداً أهمية أن يكون للمدينة الجامعة موازنة مستقلة ولكن هذا يعد موضوع إستراتيجي يصعب تطبيقه في الوضع الحالي، خاصة وأن استقلالية المدينة حالياً يرتب مبالغ مالية كبيرة جدا.

كما لفت إلى أن أغلبية استضافات الطلاب هي من جامعة الفرات والتي تصل إلى ٢٠٠٠ طالب من مختلف الاختصاصات والمعاهد، مؤكداً تخصيص ٢٥٠ غرفة لذوي الشهداء، والتسجيل عليها حتى نهاية الشهر القادم، ناهيك عن وجود غرف خاصة لطلاب التميز والإبداع، وغرف لذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى غرف للطلاب العرب والأجانب.

> واصل لـ«الوطن»: الإناث أكثر من الذكور في السكن الجامعي

السياسات الاقتصادية خلال الحرب لم تكن ملائمة وبعضها ذو أثر عكسي

سيروب لـ«الوطن»: مطلوب موازنة موجهة لمصلحة الفقراء والتركيز على تحسين القوة الشرائية للمواطن أكثر من سعر الصرف

| علي محمود سليمان

بيّنت عضو جمعية العلوم الاقتصادية الدكتورة رشا سيروب أن الاقتصاديين يواجهون سؤالاً جوهرياً عن كيفية اختيار السياسات الاقتصادية الملائمة لمعالجة المشكلات المترتبة على حالات الصراعات والحروب، حيث يدل الواقع على أن السياسات الاقتصادية المتبعة طوال فترات الحرب على سورية لم تكن السياسات الأكثر ملائمة، بل على العكس إن بعض السياسات والإجراءات كان لها إثر عكسي على الواقع الاقتصادي والمعيشي للمواطن، وذلك نتيجة الفهم المجتزأ للتنمية والتطبيق غير العادل للسياسات الاقتصادية.

جاء ذلك في دراسة أعدتها سيروب وقد حصلت «الوطن» على نسخة منها، موضحةً أن السياسات اقتصرت على العمل الإغاثي الذي احتل الأولوية على حساب العمل التنموي وأن ما نعتقده حالياً أنه اقتصاد، هو ليس في الحقيقة إلا اضطراباً في العلاقات الإنتاجية التي لا شكل ولا منطق لها، ولعل هذا الأمر يعزى إلى أن عملية صياغة السياسات في تلك الفترات تستند ضمناً إلى افتراض عدم وجود اقتصاد في فترة الحرب أو أن حالة الاقتصاد في فترة الحرب ما هي إلا حالة اقتصاد يواجه صدمة خارجية سلبية. ومن ثم يمكن القول إن الفهم غير الدقيق لطبيعة الاقتصاد السياسي لحالات الصراعات والحروب يقود إلى تبني سياسة اقتصادية غير ملائمة، ومن ثم أصبحنا بحاجة إلى إعادة النظر بالعلاقات الاقتصادية.

وترى سيروب أنه يجب علينا إيجاد إطار لا تحدده علاقات السوق، لأن الشريحة الأكبر من الناس تعتمد اعتماداً كبيراً على العلاقات خارج السوق لتوفير سبل عيشها ومزاولة حياتها، وهو ما يحتم انتهاج مسارات بديلة في التنمية والبدء من نقطة مختلفة ومغايرة تماماً لما كان في السابق، ويتطلب ذلك تغييرات بنيوية في مفاهيم الإنتاج والعمالة، وتحديد أهداف واقعية للنمو، تتوخى استهداف عموم الناس وهو ما يسمى التنمية لمصلحة الفقراء، وأن يكون الإنسان هو الموضوع المحوري للسياسات الاقتصادية من أجل الحفاظ على السلم والأمان الذي يعد شرطاً أساساً لتحقيق التنمية، ويمكن تحقيق هذه التنمية من خلال اتباع سياسات تمييزية تفضيلية لمصلحة هذه الشريحة، حيث أدت الحرب في سورية إلى محدودية الموارد، لكن هذا لا يعني عدم القدرة على وضع سياسات تنموية قابلة للتطبيق، إذ يعرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يقوم على الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة (المحدودة) لتبية الحاجات المتزايدة.

منوهةً بضرورة ربط سياسات الاقتصاد الكلي بالأهداف الاجتماعية، واعتبار تحسين نوعية الإنتاج والإنصاف في توزيع الدخل وآلية الاستهلاك مؤشراً على تحقيق التنمية بدلاً من معدل النمو، والعمل على زيادة التراكم الرأسمالي وذلك بالاستثمار المنتج والاستثمار في البنى التحتية من دون وضع زيادة معدلات التضخم عائقاً أمام زيادة الاستثمار، والتركيز على تحسين القوة الشرائية للمواطن أكثر من موضوع انخفاض سعر الصرف، وتقليص الفقر المتعدد وتحسين أوضاع الفئات المهمشة وإن كان على حساب العجز في الموازنة للدولة، إضافة إلى زيادة الإنتاج الذي يغطي الطلب المحلي بدلاً من الإنتاج بهدف التصدير، وإيلاء إمكانية خلق فرص العمل ولو بقيت معدلات النمو منخفضة، مع إعادة توزيع الدخل والثروة «التنمية من الجذور إلى الأعلى» على حساب تركيز الثروة ونظرية التساقط، وإعطاء الأولوية لرأس المال المحلي ورأس المال السوري الذي انتقل إلى خارج سورية.

وهنا توضح سيروب أن هذه الإجراءات الحكومية تتطلب اتخاذ سياسات معينة، ففي إطار السياسة المالية يجب اعتماد موازنة موجهة أكثر لمصلحة الفقراء، والنظر إلى مسألة العجز المالي خارج الإطار المحاسبي البحت، من دون تفاقم عدم المساواة، وتوجيهها نحو تخفيض الفجوة بين الأرباح والأجور، والتركيز على الضرائب التصاعدية والضريبة المباشرة، وإلغاء الإعفاءات والتخفيضات الضريبية التي تفقد الخزينة العامة للدولة الكثير من مصادر إيراداتها بحجة جذب الاستثمار وتشجيعه، بل يمكن تشجيع الاستثمار من خلال فرض معدلات ضريبية تمايزية تفضيلية تختلف حسب طبيعة المشروع بحيث تعطى المزايا التفضيلية للمشروعات الصناعية والزراعية.

وفي إطار السياسة النقدية، ارتأت سيروب ضرورة تفعيل استخدام أدوات السياسة النقدية التمييزية التفضيلية التي من شأنها توجيه الاستثمار إلى القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية باعتماد معدلات خصم منخفضة أو قروض ميسرة لمصلحة هذين القطاعين، وإعطاء مزايا وتسهيلات ائتمانية للمشروعات التي تؤدي إلى توليد فرص العمل، وتشغل العمالة المحلية، وتعتمد على مدخلات العملية الإنتاجية على الموارد المحلية، فضلاً عن قدرته على تحقيق قيمة مضافة مرتفعة.

أما في إطار التجارة الخارجية فيجب أن تكون التجارة وسيلة لتحقيق التنمية وليست هدفاً، بحيث تفرض الرسوم الجمركية «الكمية والإدارية» على الاستيراد بما يتناسب مع تشجيع الصناعة الوطنية، ودعم التصدير بعد تلبية متطلبات السوق الداخلية من السلع والخدمات، وإعطاء مزايا للسلع ذات القيمة المضافة العالية وعدم تصدير المواد الأولية بشكلها الخام.

انخفاض إنتاج التفاح في السويداء من ٧٠ ألف طن إلى ٤٠ ألفاً

| السويداء- عبير صيموعة

آثار تراجع إنتاج التفاح في السويداء من ٧٠ ألف طن في العام الماضي إلى ٤٠ ألف طن للعام الحالي جدلاً لدى المزارعين في المحافظة فمنهم من أعادها للمبيدات الحشرية المستخدمة ومدى جدواها ومنهم من أظهر تخوفا وقلقا من نوع الأسمدة مشككا في مدى تأثيرها.

إلى ذلك شكل محافظ السويداء عامر العشي لجنة مهمتها دراسة انخفاض الحمل في أشجار التفاح في معظم الزراعة في المحافظة وقامت اللجنة بإجراء جولات ميدانية على مواقع إنتاج التفاح الرئيسية، وإجراء استبيان حقلي مع المزارعين للوقوف على أسباب الانخفاض.

وبين تقرير اللجنة بأنه وبالعودة إلى البيانات المناخية خلال موسمي ٢٠١٥-٢٠١٦ و٢٠١٦-٢٠١٧ تبين أن السبب الرئيسي يعود إلى الهطلات المطرية المتباينة بين أشهر الشتاء وقلة الهطلات الثلجية خلال فصلي الشتاء للعامين المذكورين والذي كان له الدور الأكبر في تحديد نسبة الرطوبة في الأرض إضافة إلى درجات الحرارة المرتفعة والجفاف في فترة الإزهار وعقد البراعم.

كما أشار التقرير إلى تباين الإنتاج بين الحقول والذي تراوح بين ١٠٪ و٦٠٪ مقارنة مع الأعوام السابقة والذي يعود إلى تباين في عمليات الخدمة المقدمة في تلك الحقول من (فلاحة- عزق- مكافحة أسمدة- أيدي عاملة) نظرا لارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل ملحوظ ما أوقع المزارعين في عجز عن تقديم الخدمات المطلوبة وخاصة في ظل عدم توافر الأسمدة البوتاسية وارتفاع أسعارها في القطاع الخاص.

ولتنتهي اللجنة وبناء على نتائج الدراسات التي تم التوصل لها بتقديم بمجموعة من التوصيات لتحسين الإنتاج وخاصة في ظل الظروف المناخية السائدة تلخصت بضرورة إجراء فلاحة خريفية عميقة للتربة حتى أكثر من ٦٠ سم لكسر الطبقة الكتيمة تحت السطحية بهدف الاستفادة من الهاطل المطري إضافة إلى تنفيذ تقنيات حصاد المياه في المناطق المناسبة لذلك وإضافة المادة العضوية للتربة بهدف تحسين خواصها الفيزيائية والكيميائية وإضافة عنصر البوتاسيوم الذي يساعد على زيادة تحمل الأشجار المثمرة لظروف الجفاف وكذلك الصقيع الشتوي

كما أوصت اللجنة بإضافة الأسمدة والرش بالعناصر خلال فترة تشكل البراعم الزهرية وتطبيق التقليم الشتوي في موعده الأمثل وتجنب التقليم الجائر بعد سنوات الحمل الغزير.